

Distr.
GENERAL

E/1998/14
17 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك، ٦-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*
التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي، لعام ١٩٩٧

موجز تنفيذي

كان أداء اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٧ واحدا من أفضل صور أدائها على مدى ربع قرن، إذ اقترن معدل النمو المتوسط البالغ ٥,٣ في المائة (مقابل ٣,٢ في المائة خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦) بمعدل تضخم يقل متوسطه عن ١١ في المائة. وزادت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٦ في المائة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١,٤ في المائة منذ بداية العقد.

وهذا النمو نتج عن انتعاش قوي في الاستثمار وتوسع مستمر في التصدير، الذي يعزى كله الى زيادات الحجم. وأظهرت التجارة الدولية دينامية شديدة. إلا أن الواردات فاقت الصادرات وشهد عجز الحساب الجاري زيادة كبيرة، إذ ارتفع من ٣٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ الى ٦٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ (٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ورغم ذلك، فإن تدفقات رأس المال الأجنبي الوافدة سدت الفجوة وزيادة، إذ بلغ إجماليها ٧٣ بليون دولار على الأقل. وكان ثلثا هذا المبلغ في صورة استثمار مباشر. وفي عام ١٩٩٧، ازداد إجمالي الدين الخارجي للمنطقة الإقليمية الى ٦٤٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بزيادة نسبتها ٢,٥ في المائة. وتجلت في مؤشرات عبء الدين الخارجي التحسن العام؛ والواقع أن تلك المؤشرات مماثلة للمؤشرات المسجلة قبل أزمة الدين الخارجي التي شهدتها الثمانينات من القرن العشرين.

.E/1998/100

*

وقد ساعدت السياسات الضريبية والنقدية التقييدية المطبقة في السنوات السابقة على تقليل التضخم إلى أدنى مستوى له في نصف قرن، وهذا إنجاز سهلته أحيانا أسعار صرف مغالى فيها، أسهمت أيضا في تدهور الميزان التجاري. وفي السنوات الأخيرة، انخفض معدل التضخم المتوسط للمنطقة بصورة مطردة، إذ هبط من ٨٨٢ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٣٣٥ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٥ و ١٨ في المائة في عام ١٩٩٦ و ١١ في المائة في عام ١٩٩٧، وهو أدنى مستوى له على مدى ٥٠ سنة. وعلاوة على ذلك، حقق ١٣ بلدا من بين البلدان ال ٢٢ التي تناولتها الدراسة معدل تضخم دون ال ١٠ في المائة.

وحدث تحسن طفيف في حالة العمالة، على الرغم من أن النسبة المئوية للسكان العاطلين ظلت جد مرتفعة في عدد من البلدان. وتسببت إعادة التشكيل الاقتصادي في عديد من بلدان المنطقة الإقليمية في اختفاء وظائف عديدة، لم تستطع قطاعات الاقتصاد السريعة النمو التعويض عنها بعمالة ذات نوعية جيدة. ولذلك، فإن الكثير من الوظائف الجديدة المنشأة لم يوفر المنافع الطبية ولم يضمن العمل، بينما لم تزد الأجور الحقيقية إلا بمعدلات متوسطة أو بقيت على مستواها. ومعدلات البطالة المرتفعة تقوض الجهود المبذولة للتحرك بخطى أسرع نحو تقليل مدى الفقر، وهو مشكلة خطيرة لولاها لكان سيناريو الأحداث إيجابيا بصورة عامة.

ويتوقع أن تترك الأزمة المالية الآسيوية عواقب سلبية قليلة الحدة في المنطقة الإقليمية، من حيث التجارة وتحركات رؤوس الأموال. وفي بعض البلدان، لا يزال رأس المال القصير الأجل غالبا على التدفقات الرأسمالية الإجمالية، الأمر الذي يضي على الصورة شيئا من عدم الاستقرار. ورغم ذلك، يتوقع أن تكون المنطقة الإقليمية أقل ضعفا من الناحية المالية، لأن تكوين رأس المال الداخل إلى أمريكا اللاتينية أكثر استقرارا مما كان عليه قبل بضع سنوات. وعلاوة على ذلك، يمضي القطاع المصرفي قُدما نحو حل بعض مشكلاته. والسيناريو الأرجح هو عودة المنطقة الإقليمية في عام ١٩٩٨ إلى معدل نمو أقل، مما تحقق هذه السنة، ربما يكون قريبا جدا من المتوسط المتحقق في التسعينات من القرن العشرين. وفي تلك الحالة، ستظل حالة العمالة مدعاة للقلق. ومن ناحية أخرى، يرجح أن يستمر التضخم في التباطؤ، ويحتمل أن يقل العجز في الحساب الجاري.

المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> |
|---------------|---|
| ٤ | ١ - ٤ مقدمة - أولا |
| ٥ | ١٦ - ٥ سياسة الاقتصاد الكلي - ثانيا |
| ٦ | ١١ - ٩ السياسة الضريبية تنحو منحى دوريا معتدلا - ألف |
| ٧ | ١٣ - ١٢ سياسة النقد الأجنبي تستجيب لتدفقات رأس المال - باء |
| ٧ | ١٦ - ١٤ السياسة النقدية تنحو منحى أكثر توسعية - جيم |
| ٨ | ٢٨ - ١٧ الأداء الاقتصادي المحلي - ثالثا |
| ٨ | ٢٢ - ١٧ زيادات نمو ذات شأن - ألف |
| ٩ | ٢٥ - ٢٣ التضخم يحقق أدنى مستوى طوال عقود - باء |
| ١٠ | ٢٨ - ٢٦ استمرار ارتفاع معدلات البطالة - جيم |
| ١١ | ٤٤ - ٢٩ القطاع الخارجي - رابعا |
| ١١ | ٢٢ - ٢٩ اشتداد الاستيراد وازدياد العجز في الحساب الجاري - ألف |
| ١٢ | ٣٦ - ٣٣ استمرار نمو الصادرات - باء |
| ١٣ | ٤٢ - ٣٧ اشتداد تدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل - جيم |
| ١٤ | ٤٤ - ٤٣ نمو الديون الخارجية نموا متوسطا - دال |

أولا - مقدمة

١ - على الرغم من عدم استقرار الأسواق المالية الدولية في الشهور الأخيرة، ومما خلقته من اضطراب في أسواق الأوراق المالية بأمريكا اللاتينية، كان أداء اقتصادات المنطقة الإقليمية في عام ١٩٩٧ واحدا من أفضل أشكال أدائها على مدى ربع قرن، إذ اقترن معدل النمو البالغ متوسطه ٥,٣ في المائة (بالمقارنة بـ ٣,٢ في المائة خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦) بمعدل تضخم يقل متوسطه عن ١١ في المائة. ورغم أن عجز الحساب الجاري قد زاد بدرجة كبيرة، من ٣٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ إلى ٦٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ (٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، فإن التدفقات الواردة من رأس المال الأجنبي ستسد الفجوة وزيادة؛ ويتوقع لها أن تصل إلى مستويات غير مسبوق، لا يقل إجماليها عن ٧٣ بليون دولار. وثلثا هذا المبلغ سيكونان على هيئة استثمار مباشر. وقد تحسنت حالة العمالة بدرجة طفيفة، رغم أن النسبة المئوية للسكان العاطلين لا تزال جد مرتفعة في عدد من البلدان. ومعدلات البطالة المرتفعة تقوض الجهود الرامية إلى التحرك بخطى أسرع لتقليل مدى الفقر؛ وهي مشكلة خطيرة، لولاها لكان سيناريو الأحداث إيجابيا بصورة عامة.

٢ - وكان هذا النمو محصلة انتعاش قوي في مجال الاستثمار وتوسع مستمر في التصدير، وهذا التوسع يعزى كلية إلى زيادات الحجم، لأن أسعار التصدير في المنطقة ظلت ثابتة في المتوسط. وأظهرت التجارة داخل المنطقة الإقليمية دينامية شديدة، مما عزز التكافل الاقتصادي بين بعض البلدان، لا سيما بلدان المخروط الجنوبي. إلا أن الواردات فاقت الصادرات؛ وهذا يعزى جزئيا إلى زيادة الاستثمار، بينما شهدت الواردات من السلع الرأسمالية زيادة شديدة. وساعدت السياسات الضريبية والنقدية التقييدية المطبقة في السنوات السابقة على تقليل التضخم إلى أدنى مستوى له على مدى نصف قرن، وهذا إنجاز سهلته في بعض الأحيان أسعار الصرف المغالى فيها، التي أسهمت أيضا في تدهور الميزان التجاري. وبفضل تحسن بيئة الاقتصاد الكلي، تمكنت الحكومات من تخصيص مزيد من الأموال للاستثمار العام وتطبيق سياسات ائتمان أكثر مرونة دون تقويض الاستقرار الداخلي.

٣ - ومع ختام عام ١٩٩٧، تمثل السؤال الرئيسي فيما إذا كان من الممكن الإبقاء على هذه الحالة الطيبة نسبيا واستمرارها في السنة المقبلة. ودواعي الشك الرئيسية تكمن في السياق الخارجي، أي في أسعار المنتجات الأساسية، وأسعار الصرف، وتدفقات رأس المال الأجنبي، ولا سيما تلك التدفقات. ويتوقع أن تخلف الأزمة المالية الآسيوية عواقب سلبية غير شديدة في المنطقة، من حيث التجارة وتحركات رؤوس الأموال معا. وفي بعض البلدان، لا يزال رأس المال القصير الأجل غالبا على التدفقات الرأسمالية الإجمالية، الأمر الذي يضيف على الصورة شيئا من عدم الاستقرار. وعلى الرغم من ذلك، يتوقع أن تكون المنطقة أقل ضعفا من الناحية المالية، لأن تكوين رأس المال الداخل إلى أمريكا اللاتينية أكثر استقرارا مما كان عليه قبل بضع سنوات. وعلاوة على ذلك، يمضي القطاع المصرفي قدما نحو حل بعض مشاكله.

٤ - وإذا أضفنا آثار العوامل الخارجية، التي غالبا ما تتجه اتجاهات متناقضة، إلى سياسات الاقتصاد الكلي المعتمدة لتقليل التضخم أو عجز الحساب الجاري، سيكون السيناريو الأرجح هو عودة المنطقة في عام ١٩٩٨ إلى معدل نمو أقل مما تمتع به هذه السنة، وربما يكون قريبا جدا من المتوسط المحقق في التسعينات من القرن الـ ٢٠. وفي تلك الحالة، ستظل حالة العمالة مدعاة للقلق. ومن ناحية أخرى، يحتمل أن يستمر بطء التضخم، ومن الممكن أن يقل عجز الحساب الجاري. ونظرا لما أبدته بعض الحكومات فعلا من تصميم على اتخاذ تدابير شديدة، عند الضرورة، للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، يبدو من غير المحتمل أن تخلف الأزمة المالية الآسيوية عواقب تكون من الشدة بحيث تثير في المنطقة الإقليمية أزمات نقد أجنبي جديدة.

ثانيا - سياسة الاقتصاد الكلي

٥ - في الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٩٧، حافظت بلدان المنطقة الإقليمية على التوجه العام لسياسة الاقتصاد الكلي التي اتبعتها منذ بدء العقد. ولكن بفضل تحسن التوقعات أمكن تحقيق طفرة نوعية في بيئة الاقتصاد الكلي بالمقارنة بما كانت عليه في السنتين السابقتين. وفي عام ١٩٩٧، تمكنت البلدان من جني ثمار جهودها المبذولة من قبل لتحقيق التثبيت الاقتصادي الداخلي وتأهيل أنظمتها المصرفية. ولم يتسن تحقيق التقدم بفضل تحسن الأداء الاقتصادي وحده، بل وبفضل استعادة المستثمرين الوطنيين والأجانب الثقة في احتمالات المنطقة الإقليمية في الأجلين المتوسط والطويل أيضا. وهكذا، ازداد الطلب على النقود في معظم البلدان زيادة شديدة واستمرت زيادة قيمة العملات المحلية، بالأسعار الفعلية، عند التداول في أسواق النقد الأجنبي. وأدت الثقة المتجددة والتقدم المحرز في إعادة تنشيط القطاع المصرفي إلى توسع في الإقراض المصرفي، ومن ثم إلى زيادة الاستثمار. كما كان الأثر شديد الوضوح في مجال السياسة العامة، إذ أتاح التقدم المحرز في مجال التثبيت الفرصة أمام بلدان عديدة لكي تخفف من بعض الجوانب المتشددة في سياستها الضريبية.

٦ - وأحدث الاضطراب الحاصل في الأسواق المالية الدولية عقب الأزمة الواقعة في جنوب شرق آسيا تغيرا مشيرا في البيئة الخارجية وخلف عواقب واضحة في أسواق الصرف الأجنبي والأسواق المالية في المنطقة الإقليمية.

٧ - إذ فقدت قيمة الأوراق المالية في سوق سان باولو للأوراق المالية في البرازيل، وهي السوق الأكبر كثيرا من غيرها في المنطقة الإقليمية وأنشطها خلال النصف الأول من السنة، واستنفدت السلطات الوطنية أرصدها بنسبة ١٣ في المائة لحماية أسعار الصرف من الهجوم الضاري الذي شنه المضاربون. وردت الحكومات أولا بمضاعفة أسعار الفائدة، ثم أقدمت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر على اعتماد خطة طوارئ تنطوي على ٥١ نقطة. ولم يكن التأثير بمثل هذه الشدة في بقية اقتصادات أمريكا اللاتينية، إلا أنه أعاق إدارة الدين الخارجي ورفع تكلفة تمويل العجز في حساباتها الجارية. إلا أن حسن أداء الأسواق في المنطقة الإقليمية بالمقارنة بما يحدث في الأسواق الناشئة الأخرى وقدرة الأفرقة الاقتصادية الحكومية

على الرد السريع ساعدا على تعزيز رأي المستثمرين الطيب في إنجازات الاقتصاد الكلي بأمريكا اللاتينية وفي قوة إمكانياته في المستقبل.

٨ - وعلى أية حال، فإن الصدمة لم يقدر لها أن تلغي، على الصعيد الإقليمي، المكاسب التراكمية المحققة في الأسواق المالية حتى الربع الثالث من السنة ولم تؤثر على الاتجاه نحو المغالاة في أسعار الصرف، وهو الاتجاه الذي كان آخذا في الازدياد خلال النصف الأول من السنة.

ألف - السياسة الضريبية تنحو منحى دوريا معتدلا

٩ - أدى النمو الاقتصادي الأسرع من المتوقع في عديد من بلدان المنطقة الإقليمية إلى زيادة الإيرادات الضريبية، لا سيما من الضرائب والرسوم المحلية المفروضة على السلع الاستهلاكية. وبالإضافة إلى هذا الاتجاه الظاهر على صعيد المنطقة الإقليمية، اتخذ عدد من البلدان التي كانت تعاني مشكلات في حسابات قطاعها العامة في السنة السابقة تدابير جديدة لزيادة الإيرادات الضريبية، إما بزيادة أسعار الضريبة وأسس الضريبة (مثلما هو الحال في إكوادور، وباراغواي، وكولومبيا) أو بإجراء التخفيضات التي كان من المخطط إجراؤها في الضرائب المحلية أو الخارجية (مثلما هو الحال في بربادوس وكوستاريكا). وفي نفس الوقت، اتجهت الإيرادات غير الضريبية إلى الانخفاض لأسباب لا علاقة لها بالسياسة الضريبية. وقد كان هذا هو حال شيلي في النصف الثاني من السنة بسبب انخفاض أسعار النحاس الدولية، وحال بيرو وكولومبيا بسبب انخفاض الإيرادات الرأسمالية بالمقارنة بالمستويات المرتفعة المسجلة في عام ١٩٩٦.

١٠ - وبصفة عامة، زادت النفقات أسرع كثيرا مما زادت الإيرادات. فبعد سنوات عديدة من التقشف المالي، استأنفت بلدان المنطقة الإقليمية التي وجدت نفسها في حالة مالية أيسر إلى حد ما سياسة الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية الجديدة وخصصت مزيدا من الأموال للإنفاق الاجتماعي. وكان هذا الاتجاه أوضح ما يكون في بيرو والمكسيك. وفي بعض البلدان، كانت لزيادة الإنفاق نتيجة لزيادة التحويلات الإلزامية إلى نظم المعاشات التقاعدية وغيرها من نظم الضمان الاجتماعي نتيجة للإصلاحات المتعلقة بالضمان الاجتماعي (الأرجنتين وأوروغوي).

١١ - وبفعل مزيج من هذه الاتجاهات المتعلقة بالإيرادات والنفقات، حدثت زيادة طفيفة في العجز المالي الذي تعانيه المنطقة الإقليمية. والنمط الملاحظ يتمثل في أن البلدان التي تحسن ميزانها المالي هي البلدان التي عانت في السنة السابقة من مشكلات مالية، بعجز متوسطه ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى النقيض من ذلك، مالت الحالة المالية إلى السوء في البلدان التي استندت مالياتها العامة في السابق إلى أساس أسلم، بعجز لا يزيد متوسطه عن نصف في المائة من الناتج في عام ١٩٩٦. وفي حالات قليلة نتج عجز أعم بفعل طوارئ محلية؛ وكان هذا هو حال جامايكا، التي تعين عليها أن تتحمل تكلفة أزمة مصرفية خطيرة.

باء - سياسة النقد الأجنبي تستجيب لتدفقات رأس المال

١٢ - في خلال معظم السنة، تشكلت سياسة النقد الأجنبي بفعل تدفقات وافدة قوية من رأس المال الأجنبي دفعت أسعار الصرف الاسمية باتجاه نزولي، مرغمة السلطات النقدية على شراء العملات الأجنبية لدرء خطر ارتفاع أهد من ذلك في الأسعار الحقيقية للعملات المحلية وما يترتب على ذلك من فقدان الصادرات القطرية للقدرة التنافسية. وقد تعزز في النصف الأول من السنة الاتجاه نحو زيادة أسعار العملات، حيث ازدادت قوة الدولار في الأسواق الدولية وباتت تكلفة واردات المنطقة الإقليمية من اليابان وأوروبا أرخص نسبيا، الأمر الذي ساعد على مكافحة الضغوط التضخمية المحلية.

١٣ - وخفضت حدة ارتفاع الأسعار الفعلية للعملات بعد الأزمة الآسيوية، التي سببت توترا في أسواق النقد الأجنبي الرئيسية بالمنطقة الإقليمية وأدت إلى تسويات ضخمة إلى حد ما في مجال النقد الأجنبي في بلدان، من بينها المكسيك وشيلي. وشهدت عملات المنطقة الإقليمية ارتفاعا في الأسعار الفعلية بلغت نسبته في المتوسط ٤ في المائة. وشهدت كولومبيا وفنزويلا الارتفاع الأكبر في الأسعار (٩,٦ في المائة و ٢٠ في المائة، على التوالي). ولم يحدث انخفاض ذو شأن في الأسعار الفعلية في عام ١٩٩٧ إلا في ثلاثة بلدان (هي ترينيداد وتوباغو، والسلفادور، ونيكاراغوا).

جيم - السياسة النقدية تنحو منحى أكثر توسعية

١٤ - ازداد المعروض من النقد زيادة شديدة في عام ١٩٩٧ نتيجة لتسييل رأس المال الأجنبي الوافد، الذي ظل وافرا وأسفر عن زيادة في صافي الاحتياطيات الدولية وعن توسع في الائتمان المحلي، لا سيما إقراض القطاع الخاص. وعلى الرغم من مبيعات سندات التثبيت النقدي، ارتفعت النسبة بين سيولة العملة المحلية الفعلية والناج ٥ في المائة. وكان التوسع النقدي بمثابة استجابة للطلب القوي على العملة المحلية، وهو ما لوحظ غالبا عندما لجأت إلى إعادة التسييل اقتصادات عانت من نوبات تضخم مرتفع حديثة العهد. وكانت البرازيل وفنزويلا أبرز مثالين على التوسع. فبفضل تعديلهما للمعروض من النقد لكي يوائم زيادة الطلب على النقد، تجنبنا الآثار المزعزعة للاستقرار التي تواكب عادة خلق نقود بذلك الحجم. ومن ثم، لم يسفر التوسع في السيولة عن تدهور في الحسابات الخارجية، واقترن الطلب على النقد بتباطؤ في معدل التضخم.

١٥ - وحتى الربع الثالث من السنة، انخفضت أسعار الفائدة الاسمية بصفة عامة، لسببين رئيسيين. أولهما، أن الأسواق المالية المحلية قد استجابت أخيرا إلى معدل التضخم المتباطئ. وثانيهما، أن زيادة السيولة فرضت ضغطا نزوليا على أسعار الفائدة. ونظرا لأن انخفاض معدل التضخم كان أسرع من ذلك، لم ينعكس أثر الانخفاض الاسمي على الأسعار الفعلية إلا انعكاسا جزئيا. ومما له مغزاه أن أسعار الفائدة على القروض كانت تنخفض أسرع من أسعار الفائدة على الودائع. والواقع أنه فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ انخفضت أسعار الفائدة الفعلية على القروض من ١٦,٦ في المائة إلى ١٥,٩ في المائة في المتوسط، بينما ارتفعت

أسعار الفائدة الفعلية على الودائع من ٢,٦ في المائة إلى ٤,٥ في المائة. ولذلك، كانت الهوامش تضيق في معظم أنحاء المنطقة الإقليمية، رغم أنها ظلت كبيرة. وابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر، أرغمت الأحداث الدولية بعض البلدان على جمع حصائل محلية لكي تحول دون تدفق رأس المال إلى الخارج.

١٦ - وأسفرت زيادة السيولة في النظام المصرفي وانخفاض تكلفة التمويل الفعلية عن زيادة ذات شأن في الإقراض المصرفي بعدد من البلدان. كما نشطت عمليات الإقراض المتزايدة بفضل تدابير اتخذت على مدى السنوات الثلاث السابقة لتقوية الأسواق المالية الوطنية بفضل تحسين الإطار التنظيمي وتمكين المؤسسات المنكوبة من إعادة تكوين رؤوس الأموال. وكان تيسير الحصول على التمويل المصرفي من دواعي التوسع في الاستثمار بالمنطقة الإقليمية. إلا أن بعض البلدان لا تزال تعاني من عواقب أزمات مصرفية سابقة (باراغواي) أو حديثة العهد (جامايكا).

ثالثاً - الأداء الاقتصادي المحلي

ألف - زيادات نمو ذات شأن

١٧ - شهد عام ١٩٩٧ زيادة في درجة انتعاش مستويات النشاط المحققة في عام ١٩٩٦ ببلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إذ بلغ متوسط النمو ٥,٣ في المائة، وهو ما يزيد بنحو نقطتين عن المتوسط المحقق في التسعينات من القرن العشرين ويعتبر من أعلى المعدلات المحققة في السنوات الخمس والعشرين السابقة. وازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٦ في المائة، محققاً زيادة نسبتها ١٤ في المائة منذ بداية العقد.

١٨ - والتحسّن الحاصل في الاقتصاد الإقليمي يعزى بوجه خاص إلى التحسّن الملحوظ في سبعة بلدان (الأرجنتين، وأوروغواي، وبيرو، والسلفادور، وفنزويلا، وكوستاريكا، والمكسيك) واستمرار النمو القوي في شيلي والجمهورية الدومينيكية. ومن ناحية أخرى، لم تشهد البرازيل سوى نمو متواضع، وتسبب حجم اقتصادها في عدم إظهار المعدل الإقليمي دينامية أشد من ذلك.

١٩ - وتحقق النمو في عام ١٩٩٧ في شتى أنحاء المنطقة الإقليمية، مؤكداً بذلك اتجاهها لوحظ بالفعل في عام ١٩٩٦ ومخالفاً للتفاوتات الواسعة النطاق التي لوحظت في عام ١٩٩٥. إذ لم يعانِ بلد واحد في هذه السنة من النمو السلبي، وتوسعت ستة بلدان في الأنشطة (الأرجنتين، وأوروغواي، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، والمكسيك) بنسب تتراوح بين ٦ في المائة و ٨ في المائة. بينما تراوح معدل النمو في سبعة اقتصادات بين ٤ في المائة و ٦ في المائة. وفي تسعة بلدان، كانت النسبة حوالي ٣ في المائة. ولم تكن هناك سوى ثلاثة بلدان (جامايكا، وسانت لوسيا، وهايتي) شهدت نمواً ضئيلاً أو لم تشهد أي نمو على الإطلاق.

٢٠ - وكان الدافع وراء التقدم عموماً في المنطقة الإقليمية في ١٩٩٦-١٩٩٧ هو نمو الاستثمار، الذي فاق النمو في الناتج المحلي الإجمالي بدرجة كبيرة. ويتوقع أن تبلغ نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٤ في المائة لهذه السنة، وهذا أعلى معدل سجل في التسعينات من القرن الـ ٢٠. ولوحظ نمو الاستثمار بصفة خاصة في الأرجنتين، وبوليفيا، والجمهورية الدومينيكية، وفنزويلا، وكوستاريكا، والمكسيك، ونيكاراغوا. وهذا النمو موله إلى حد بعيد رأس المال الخارجي، نظراً لأن الزيادة في الادخار المحلي كانت أبطأ من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

٢١ - والعوامل الرئيسية الأخرى التي ساهمت في تسارع النشاط كان من بينها نمو الصادرات، الذي كان قوياً في عدد من البلدان. إلا أن النشاط المحلي تضرر بعض الشيء من تحول نسبة كبيرة من الطلب المحلي إلى الواردات، وهذا اتجاه سمح بنشوئه تحرير التجارة في السنوات الأخيرة وشجع عليه انخفاض ملموس في أسعار الصرف الفعلية بمعظم بلدان المنطقة الإقليمية.

٢٢ - وتأثر النشاط الاقتصادي الإقليمي في عام ١٩٩٧ بظاهرة "النينيو"، التي تسببت في جفاف خطير في بعض الجهات وفي سقوط أمطار غزيرة في جهات أخرى، مما ألحق الضرر بالإنتاج الزراعي على وجه التحديد وسبب بعض الضرر للهيكل الأساسية. كما قلل من حصيلة صيد أنواع السمك التي تعيش في المياه الباردة. وتذهب تنبؤات الأحوال الجوية إلى أن هذه الظاهرة لن تخف حدتها قبل مضي شطر كبير من عام ١٩٩٨. وفي معظم بلدان أمريكا الوسطى وبعض بلدان منطقة البحر الكاريبي، تسبب تيار المحيط الدافئ في جفاف شديد؛ أما في أمريكا الجنوبية، فقد اضطرت الأنشطة الاقتصادية بفعل الأمطار الزائدة عن الحد.

باء - التضخم يحقق أدنى مستوى طوال عقود

٢٣ - ظلت معدلات التضخم في انخفاض. ففي السنوات الأخيرة، انخفض متوسط معدلات التضخم في المنطقة الإقليمية انخفاضاً مطرداً من ٨٨٢ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٣٣٥ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٥ و ١٨ في المائة في عام ١٩٩٦ و ١١ في المائة في عام ١٩٩٧، وهذا يمثل أدنى مستوى له في ٥٠ سنة. وفضلاً عن ذلك، حقق ١٣ بلداً من بين ٢٢ بلداً تناولتها الدراسات معدل تضخم يقل عن ١٠ في المائة. وفي معظم البلدان، تباطأ معدل زيادة الأسعار أو ظل منخفضاً. ولكن إكوادور، وبربادوس، والجمهورية الدومينيكية، وهايتي وحدها هي التي زاد فيها معدل التضخم، وإن ظل دون الـ ١٠ في المائة في بلدين من هذه البلدان. ورغم نجاح فنزويلا في تخفيض معدل التضخم فيها تخفيضاً شديداً، من ١٠٣ في المائة إلى ٣٨ في المائة، لا يزال لديها أعلى معدل تضخم في المنطقة الإقليمية. وعلاوة على ذلك، انعكس الاتجاه التنازلي الملاحظ في فنزويلا منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٦، لدرجة أن التضخم في الربع الأخير من السنة دار معدله حوالي ٥٠ في المائة، إذا أخذنا متوسطه السنوي.

٢٤ - والأرجنتين من البلدان التي حققت أفضل النتائج، إذ كررت نجاحها المحقق في عام ١٩٩٦ المتمثل في انعدام التضخم فعلياً، وكذا البرازيل، التي أبطأت بصورة ملحوظة معدل زيادة الأسعار إلى مجرد ٤ في المائة في عام ١٩٩٧، خلافاً لما حدث في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الـ ٢٠ عندما كان معدل التضخم يحسب بالآلاف. كما تحقق التقدم في بلدان عانت في عهد قريب من نوبات تضخم حديثة. ففي المكسيك، على سبيل المثال، وبعد ارتفاع حاد في معدل التضخم في عام ١٩٩٥، انخفض المعدل في عام ١٩٩٦ إلى ٢٨ في المائة ثم إلى ١٦ في المائة في عام ١٩٩٧.

٢٥ - إن التباطؤ المثير في معدل التضخم في تسعينات القرن الـ ٢٠، يعزى بصورة رئيسية إلى تحول السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة نحو إيلاء أولوية عليا لمكافحة التضخم وهو أمر ساعدت عليه، على طول الخط، إصلاحات هيكلية شديدة واقتصاد عالمي بحالة جيدة نسبياً. وقد صدرت عن حكومات المنطقة الإقليمية إشارات لا لبس فيها توحى بالتزامها بالتثبيت، وكان لهذا أثر إيجابي على توقعات الفاعلين الاقتصاديين.

جيم - استمرار ارتفاع معدلات البطالة

٢٦ - في عام ١٩٩٧، شهدت البطالة الحضرية في المنطقة الإقليمية انخفاضاً طفيفاً، إذ هبطت من ٧,٧ في المائة إلى ٧,٤ في المائة، وإن ظلت مرتفعة من حيث دلالتها التاريخية. وعلاوة على ذلك، لم يكن الانخفاض الطفيف راجعاً إلى شدة تهيئة الوظائف بل إلى تضائل اشتراك القوى العاملة. والاستثناءان الرئيسيان من هذه القاعدة هما الأرجنتين والمكسيك، حيث كان استئناف النمو السريع بمثابة دعم فعلي لتوليد الوظائف وتقليص البطالة. ومن ناحية أخرى، انخفض معدل العمالة في أوروغواي، والبرازيل، وكولومبيا.

٢٧ - وتسببت إعادة التشكيل الاقتصادية الحادثة في عديد من بلدان المنطقة الإقليمية في اختفاء وظائف عديدة، لم تتمكن قطاعات الاقتصاد الأسرع نمواً من التعويض عنها بعمالة جيدة النوعية. وكثير من الوظائف الجديدة المنشأة لا يوفر منافع طيبة أو ضماناً للعمل.

٢٨ - وخلافاً لما حدث في السنوات السابقة، ضاق الهامش بين البلدان من حيث اتجاهات الأجور الحقيقية في القطاعات النظامية، وهذه ملاحظة تتفق مع اتجاه المنطقة الإقليمية في العهد القريب نحو التلاقي في جوانب أخرى. وهذا انعكاس لنجاح المنطقة في النهوض من عثرة الأزمة المكسيكية ومن نوبات التضخم الشديد، ولنهاية التأثير الانتكاسي الأولي المترتب على برامج التثبيت. ولذلك، نمت الأجور الفعلية بمعدلات متوسطة (مثلما هو حال البرازيل، وشيلي، وكولومبيا) أو ظلت على حالها (مثلما هو حال الأرجنتين، وأوروغواي، وبيرو).

رابعا - القطاع الخارجي

ألف - اشتداد الاستيراد وازدياد العجز في الحساب الجاري

٢٩ - زاد عجز الحساب الجاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ككل من ٣٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ إلى ٦٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ (٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وقد تأثرت المحصلة تأثرا شديدا بحالات العجز الضخمة في الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، وبالفائض الأصغر من المعتاد المتحقق في فنزويلا (وباستثناء ذلك الفائض، يصبح العجز ٦٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). وفي تسعة بلدان، بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٤ في المائة، وزادت في ستة من تلك البلدان عن ٥ في المائة.

٣٠ - وعادت التجارة الخارجية للمنطقة الإقليمية في عام ١٩٩٧ إلى النمط الذي عرفت به في الشطر الأسبق من العقد، عندما كانت الواردات تنمو أسرع من الصادرات. ولذلك، زاد عجز المنطقة الإقليمية التجاري من حوالي ٨ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنتين السابقتين إلى أكثر من ٢٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧. ويعزى أكثر من أربعة أخماس الزيادة إلى حالتي العجز المتعاضمتين في الأرجنتين والبرازيل وإلى التقلص الشديد لفائض المكسيك. وقد عزي معظم عجز المنطقة التجاري إلى التحول الحاصل في ميزان التجارة السلعية، الذي تمثل في عجز يقارب الـ ١١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بعد سنتين تحققت فيهما الفوائض (٤,٦ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦).

٣١ - ونمو قيمة الواردات بنسبة ١٨ في المائة يعزى كله إلى زيادة شديدة في الحجم، نظرا لأن أسعار الواردات قد قلت بالنسبة لجميع البلدان تقريبا. واستفادت المنطقة الإقليمية من احتواء التضخم على الصعيد العالمي، الأمر الذي أبقى على انخفاض تكلفة المنتجات المصنوعة؛ ومن ارتفاع قيمة الدولار، الذي جعل المنتجات المشتراة بعملات أخرى أرخص ثمنا؛ ومن انخفاض أسعار سلع ترتفع معدلات استيرادها، من قبيل النفط والحبوب.

٣٢ - وكان هناك عدد من الأسباب الداعية إلى ارتفاع حجم الواردات السلعية، الذي كان كبيرا وحدث في جميع البلدان. وأحد هذه الأسباب هو تسارع نمو الطلب المحلي في معظم البلدان، لا سيما على الاستثمار. وكان هذا الاتجاه أوضح ما يكون في الأرجنتين، وإكوادور، وبوليفيا، وفنزويلا، والمكسيك، ونيكاراغوا، التي شهدت جميعها زيادات كبيرة في أحجام الواردات. وثمة عامل هام آخر، هو الزيادة الفعلية في سعر العملة في جميع البلدان تقريبا، ولا سيما فنزويلا والمكسيك. وكانت هناك عوامل مساعدة أخرى، هي تخفيض التعريفات وتخفيف قيود الاستيراد المفروضة في بلدان أمريكا الوسطى وبشأن بعض المنتجات في البرازيل.

باء - استمرار نمو الصادرات

٣٣ - جرى تمويل بعض من الأحجام الزائدة في الاستيراد بفضل تحسن واسع النطاق في معدلات التجارة (وإن كان الحال ليس كذلك في المكسيك وفنزويلا)، وهو التحسن الذي أدى، بالاقتران بزيادة أحجام الصادرات، إلى زيادة القدرة الشرائية للصادرات. ولم ينتج التحسن في معدلات التجارة عن مجرد انخفاض أسعار الواردات، السالف ذكره، بل نتج أيضا، وهذا هو الأهم، عن زيادات في متوسط أسعار الصادرات التي حققتها معظم البلدان، وذلك باستثناء الأرجنتين، وأوروغواي، وبوليفيا، والمكسيك، وفنزويلا.

٣٤ - وما خفض متوسط أسعار التصدير لتلك المجموعة من البلدان هو انخفاض الأسعار الدولية للنفط والحبوب - التي فقدت كثيرا مما حقته من زيادة في عام ١٩٩٦ - والجلد البقري غير المدبوغ - الذي ظلت أسعاره في نزول. إلا أن بعض المنتجات الأخرى الشديدة الأهمية للمنطقة الإقليمية شهدت زيادات سعرية؛ وأبرز هذه المنتجات البن والموز، وهما مسؤولان أساسا عن تحسن أسعار التصدير في أمريكا الوسطى، حيث كان الاتجاه على أشده من حيث الوضوح؛ كما ارتفعت أسعار اللحم البقري والأربيان والألومونيوم والزنك، وارتفعت أسعار النحاس بدرجة أقل.

٣٥ - والأهم من ذلك أنه رغم الارتفاع الحقيقي العام في سعر العملات نجحت البلدان كافة (عدا باراغواي) في زيادة كميات صادراتها، بحيث بات الحجم المسؤول الرئيسي عن نمو حصائل التصدير (باستثناء حالة هندوراس). وبلغت الزيادة، بالنسبة للمنطقة الإقليمية ككل، أكثر من ١١ في المائة، وهي تكافئ ضعف معدل زيادة الإنتاج وتفوق الزيادة المتوقعة (٧ في المائة) في حجم التجارة العالمية في عام ١٩٩٧.

٣٦ - وهذه الحقيقة تبرز ما للعوامل التي بخلاف أسعار الصرف من أهمية نسبية فيما يختص بتحديد صورة الأداء التصديري في المنطقة الإقليمية. وبصرف النظر عن عوامل العرض، تتمثل بعض هذه الأسباب فيما يلي: استمرار نمو الاقتصاد العالمي؛ الذي قدر بما يتراوح بين ٣ في المائة و ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٧؛ وزيادة التجارة داخل التكتلات التجارية دون الإقليمية، ولا سيما السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، الذي زادت فيه التجارة بين بلدان التكتل بأسرع مما زادت به التجارة الإجمالية، وتطور الصناعة بالمناطق المخصصة للتصدير في أمريكا الوسطى والمكسيك ومنطقة البحر الكاريبي (لا سيما هايتي والجمهورية الدومينيكية)، حيث سجلت أعلى معدلات النمو في أحجام الصادرات. وبالإضافة إلى التدهور الخطير في الميزان التجاري، اعتبرت زيادة مدفوعات خدمات عوامل الإنتاج مسؤولة بصورة جزئية عن عجز الحساب الجاري. وزادت تحويلات الأرباح زيادة ملحوظة وعادلت ٦ في المائة من صادرات المنطقة الإقليمية من السلع والخدمات. وقد مولَّ عجز الحساب الجاري بسهولة على الرغم من حجمه، وزادت المنطقة الإقليمية احتياطاتها بأكثر من ١,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وجل هذه الزيادة يعزى إلى زيادات الاحتياطي الضخمة في بيرو، وشيلي، وفنزويلا، والمكسيك.

جيم - اشتداد تدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل

٣٧ - في عام ١٩٩٧، ظلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتلقيان دفقا غزيرا من رؤوس الأموال الأجنبية، زادت عن ٧٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا، رغم أن هذا الدفق تباطأ نوعا ما في الربع الأخير من السنة بسبب اضطراب الأسواق المالية بفعل الأزمة الآسيوية. وجاءت نسبة كبيرة من التمويل الخارجي على هيئة استثمار مباشر وسندات وقروض مصرفية متوسطة الأجل. أما رؤوس الأموال القصيرة الأجل، فإنها لا تمثل الآن سوى جزء متوسط من تدفقات رؤوس الأموال في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وتستعمل أساسا لتمويل صفقات التجارة الخارجية.

٣٨ - وفي عام ١٩٩٧، بلغ الاستثمار المباشر الأجنبي نحو ٤٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهذا رقم غير مسبوق. وحقق ذلك النوع من الاستثمار أرقاما قياسية لم تسجل من قبل في البرازيل، والجمهورية الدومينيكية، وفنزويلا، والمكسيك. وفي سبعة من اقتصادات المنطقة الإقليمية، مثل هذا الاستثمار أكثر من ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان من عوامل تشجيعه استمرار عملية إلغاء الضوابط الإدارية وتحرير القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي وزيادة استقرار الاقتصاد الكلي. وأصبحت مصادره ذات تنوع جغرافي أشد. ولذلك، غطى الاستثمار المباشر الأجنبي كثيرا من عجز الحساب الجاري لموازن مدفوعات تسعة بلدان في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى. وفي بعض البلدان، وأخصها بالذكر البرازيل، كانت الخصخصة عنصرا هاما من عناصر الاستثمار المباشر الأجنبي؛ إلا أن إسهامها بالنسبة للمنطقة الإقليمية ككل كان أقل؛ إذ لم تمثل سوى ربع الإجمالي.

٣٩ - وفي الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٧، ناهز إجمالي قيمة السندات المصدرة الـ ٥٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وخلافا للاستثمار المباشر الأجنبي، تركز التمويل بطرح صكوك الدين في الأسواق الدولية في مجرد قلة من اقتصادات المنطقة الإقليمية، أبرزها الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك. وكان معظم هذه السندات من إصدار الحكومات المركزية، وأقلها من إصدار الشركات. وبسبب الاضطراب الذي أحدثته الأزمة المالية الآسيوية، أرجأت بعض حكومات أمريكا اللاتينية في الربع الأخير من عام ١٩٩٧ إصدار سندات دولية جديدة انتظارا لعودة الأمور إلى طبيعتها في الأسواق المالية الدولية. وما طرَح في تلك الفترة من سندات قليلة خرج إلى الوجود في ظروف أقل مواتاة.

٤٠ - وكانت هناك منذ عام ١٩٩٥ زيادة مطردة في قروض المصارف الأجنبية. وفي النصف الأول من عام ١٩٩٧، بلغ مقدارها ١٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وأسهمت إسهاما كبيرا (٧٧ في المائة) في تمويل الشركات الخاصة في المنطقة الإقليمية. ومعظم هذه القروض قدمته اتحادات مصارف، على هيئة قروض حلقية، لأجل تصل إلى ثماني سنوات، وغالبا ما تراوحت آجالها بين ثلاث سنوات وخمس سنوات، وتراوحت هوامشها بين ١٠٠ و ٢٠٠ نقطة فوق أسعار الأساس. وفي نهاية السنة، تأثرت هذه الصورة العامة تأثرا سلبيا بحالات عدم اليقين التي خلقتها حالة الاضطراب الآسيوية.

٤١ - وظل الاستثمار السهمي يمثل حصة صغيرة نسبيا من رأس المال القصير الأجل الوافد إلى المنطقة الإقليمية؛ ولم يبلغ مستويات ذات شأن إلا في الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، والمكسيك. وفيما بين كانون الثاني/يناير و أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، قدرت المشتريات من شهادات الإيداع الأمريكية، التي تمثل رسمالا سهما في شركات المنطقة الإقليمية، ب ٤,٢ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ وهذا رقم يشير إلى انتعاش، لا سيما فيما يختص بالأرجنتين والبرازيل.

٤٢ - وخلال نصف السنة الأول، ارتفعت الأسعار بصورة مشهودة في معظم أسواق الأوراق المالية في أمريكا اللاتينية، لا سيما أسواق البرازيل، حيث تضاعفت القيمة محسوبة بالدولار. وترجع الزيادة في معظمها إلى التوقعات الإيجابية التي ولّدها أداء اقتصادات أمريكا اللاتينية، وإن كانت ترجع في جزء منها إلى تحركات المضاربة في بعض صناديق الاستثمار الجماعية الدولية الكبرى. فنظرا للاضطراب المالي الشديد في الاقتصادات الآسيوية، شرع معظم أسواق الأوراق المالية بأمريكا اللاتينية في معاناة انخفاضات شديدة اعتبارا من تموز/يوليه، مع حدوث بعض الانتعاشات، وكان ذلك أوضح ما يكون في تشرين الأول/أكتوبر.

دال - نمو الديون الخارجية نمو متوسطا

٤٣ - في عام ١٩٩٧، ازداد مجموع الدين الخارجي للمنطقة الإقليمية إلى ٦٤٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهذه الزيادة نسبتها ٢,٥ في المائة، وهي تقل عن الزيادة في السنة السابقة. ولم يسجل سوى البرازيل، وشيلي، وكولومبيا، زيادات ذات شأن في الالتزامات الخارجية، وهي تعزى أساسا إلى زيادة اقتراض القطاع الخاص، بينما كانت الزيادة في الأرجنتين انعكاسا لزيادة الدين الخارجي العام. واتبع عدد من الحكومات سياسة حصيفة تقوم على تحسين هيكل آجال استحقاق دينها الخارجي العام، بينما استمرت الجهود المبذولة لتقليل تكلفة التمويل. ولتحقيق ذلك، استدارت إلى أسواق السندات الدولية لتستفيد بالسيولة والشروط الأفضل التي سادت حتى أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٧. واستعملت بعض هذه الحكومات جزءا من الأموال الوفيرة المتحصلة بهذه الطريقة لتسدد الدين القصير الأجل، بينما استعملتها بعض الحكومات الأخرى للتعامل في سندات بريدي. وعكست مؤشرات عبء الدين الخارجي لعام ١٩٩٧ تحسنا عاما؛ والحقيقة أنها شابته المؤشرات المسجلة قبل أزمة الدين الخارجي في الثمانينات من القرن العشرين. إلا أن المؤشرات لا تزال تكشف عن عوامل داعية للقلق فيما يختص ببضعة بلدان، لا سيما بلدان في أمريكا الوسطى.

٤٤ - وأحرزت بوليفيا وبيرو تقدما في المفاوضات المتعلقة بالدين الخارجي. ففي آذار/ مارس ١٩٩٧، وقعت حكومة بيرو اتفاقا يعيد تشكيل دين تجاري خارجي يناهز الثمانية بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، بما في ذلك المتأخر من الأقساط والفائدة. وفي آب/أغسطس عام ١٩٩٧، وافق البنك الدولي على برنامج لتخفيف عبء الدين عن بوليفيا، وذلك في إطار المبادرة المطروحة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية^(أ)

| ١٩٩٧(ب) | ١٩٩٦ | ١٩٩٥ | ١٩٩٤ | ١٩٩٣ | ١٩٩٢ | ١٩٩١ | ١٩٩٠ | ١٩٨٠ | |
|-----------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|---------|--------|--|
| مؤشرات ١٩٩٠ = ١٠٠ | | | | | | | | | |
| ١٢٨,٢ | ١٢١,٨ | ١١٧,٥ | ١١٧,٣ | ١١١,١ | ١٠٦,٨ | ١٠٣,٦ | ١٠٠,٠ | ٩٠,٩ | النتاج المحلي الإجمالي |
| ١١٤,٠ | ١١٠,٠ | ١٠٧,٩ | ١٠٩,٤ | ١٠٥,٤ | ١٠٣,١ | ١٠١,٨ | ١٠٠,٠ | ١١١,٦ | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي |
| معدلات الفارق السنوية | | | | | | | | | |
| ٥,٣ | ٣,٦ | -٠,٢ | ٥,٦ | ٤,٠ | ٣,١ | ٣,٦ | (٠,٣) | ٦,٠ | النتاج المحلي الإجمالي |
| ٣,٦ | ٢,٠ | (١,٤) | ٣,٨ | ٢,٢ | ١,٣ | ١,٨ | (٢,٢) | ٣,٦ | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي |
| ١١,٥ | ١٨,٣ | ٢٥,٨ | ٣٣٥,١ | ٨٨٢,٢ | ٤٢٦,٢ | ١٩٩,٤ | ١ ١٨٨,٣ | ٥٦,٠ | أسعار المستهلكين |
| ٢,٠ | -٠,٧ | ٣,٤ | ٤,٢ | (١,١) | -٠,٥ | (١,٤) | ١,٤ | ١٠,١ | معدلات التجارة (البضائع تسليم ظهر السفينة/تسليم ظهر السفينة) |
| النسب المئوية | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | |
| ٧,٤ | ٧,٧ | ٧,٢ | ٦,٣ | ٦,٢ | ٦,٢ | ٥,٨ | ٥,٩ | ٦,٢ | معدل البطالة في الحضر |
| ببلايين الدولارات | | | | | | | | | |
| القطاع الخارجي | | | | | | | | | |
| ٢٨١,٩ | ٢٥٢,٧ | ٢٢٦,٨ | ١٨٦,٩ | ١٦٠,٨ | ١٤٦,٤ | ١٣٧,١ | ١٣٦,٣ | ٩١,٦ | الصادرات (سلع) |
| ٢٩٣,٥ | ٢٤٨,١ | ٢٢٤,٩ | ٢٠٠,٥ | ١٦٨,٨ | ١٥١,٢ | ١٢٣,٩ | ١٠٥,٢ | ٩٢,٥ | الواردات (سلع) |
| (١١,٦) | ٤,٦ | ١,٩ | (١٣,٦) | (٨,٠) | (٤,٨) | ١٣,٢ | ٣١,١ | (٠,٩) | ميزان التجارة السلعية |
| (٥٩,٩) | (٣٥,٦) | (٣٢,٣) | (٤٨,٥) | (٤٤,٢) | (٣٤,١) | (١٧,٢) | (٢,٠) | (٣٠,١) | رصيد الحساب الجاري |
| ٧٣,٥ | ٦٢,٧ | ٢٦,٠ | ٣٨,٨ | ٥٩,٨ | ٤٧,٠ | ٢١,٨ | (٧,٩) | ٢٨,٨ | رصيد الحساب الرأسمالي والمالي ^(ب) |
| ١٣,٦ | ٢٧,١ | (٦,٣) | (٩,٧) | ١٥,٦ | ١٢,٩ | ٤,٦ | (٩,٩) | (١,٣) | مركز ميزان المدفوعات |
| ٦٤٥,٠ | ٦٢٩,٠ | ٦٠٨,٠ | ٥٥٦,٨ | ٥٢٣,٩ | ٤٦٩,٣ | ٤٥٣,٣ | ٤٤٧,٠ | ٢٢٠,٤ | مجموع الدين الخارجي المسدد |

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

(أ) تقديرات أولية.
(ب) بما في ذلك الخطأ والسهو.